

المقابلة

جاد ثابت

علينا أن نعمل لتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية

■ من يدعم ترشحكم؟
- لا يوجد كتل سياسية تدعمنا. نحن نقدم أنفسنا على أننا لاأحة مستقلة، تدعمنا بعض منظمات المجتمع المدني كحملة "بيروت مدينتي" و"مواطنون ومواطنات في دولة"، وبعض المهندسين اليساريين والمستقلين وغيرهم من المهندسين الناشطين، ومنهم "الخيار المهني- المعماريين". أود أن أشير إلى أن لاأحة "نقابتي" هي تيار نقابي أطلقناه كي يستمر بعد الانتخابات أيضاً، هدفه الأساسي تفعيل دور المهندس في محيطه الاجتماعي والوظيفي.

نحن مستقلون

■ نقابة المهندسين كغيرها من المؤسسات الخاضعة للمحاصصات الحزبية، كيف ستعاملون مع هذا الواقع؟ وأي تحالفات ستسجونها في الانتخابات؟ هل ستمتنعون عن التحالف مع أي حزب؟
- نحن مستقلون ومن يريد العمل معنا نحن على استعداد للعمل معه. نحن لسنا ضد الأحزاب. حق المهندس أن يكون محزباً ويناضل في الحزب. ولكن نرى أنه من واجب المهندس الحزبي أن ينقل رسالة الهندسة إلى حزبه وليس أن ينقل رسالة الحزب إلى النقابة. وذلك لسبب بسيط، وهو أن ما كان يحصل في نقابة المهندسين هو عملية محاصصة حزبية وتوزيع مراكز وأدوار بين الأحزاب. هذا الأمر ساهم في جعل دور النقابة محدوداً وغير فاعل وجعلها غير قادرة على أخذ مواقف، لذلك نحن نطالب بالاستقلالية ليس لأننا ضد العمل الحزبي. لأننا إذا أردنا أن نرسي نقابة فاعلة علينا أن نحافظ على استقلاليتها. لن نتحالف مع الأحزاب لأننا مؤمنون أن ليس لدينا سلطة على الناخبين وهم لديهم الحرية في اختيار أشخاص، وبالتالي لا مجال للدخول في بازارات الانتخابات والمقايضات على آلية التصويت وغيرها.

نموذج «سوليدير» بات ممعماً

■ يقوم برنامجكم على نقطة محورية تتعلق باستعادة دور نقابة المهندسين في الشأن العام. لا شك أن المرحلة السابقة شهدت تغييراً لهذا الدور في مجالات حيوية كثيرة. ولكن هناك ملاحظة على برنامجكم تتصل بتحديد أي استهداف مباشر لإعمار بيروت عبر شركة "سوليدير"، ويؤخذ عليكم شخصياً أنكم التزمت عقوداً من هذه الشركة (أسواق بيروت). كيف تنظرون إلى النتائج الماثلة من عملية إعمار بيروت؟ وما هو تصوركم لمعالجة هذه النتائج؟ كيف يمكن استعادة قلب بيروت؟

لسنوات طويلة هضت، خضعت نقابة المهندسين لمحاصصات حزبية ومصالح في النموذج الاقتصادي الريعي أدت إلى تهميش دورها وتأثيرها في الصد الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية. في 8 نيسان المقبل، سيكون المهندسون والمهندسات أمام استحقاق انتخابي جديد، وبالتالي أمام خيارات محددة: إما التجديد للواقع القائم في نقابتهن وإما الدفع نحو محاولة تغيير هذا الواقع. على

تطوير المناطق الحدودية والمناطق الريفية كي نستطيع أن نخلق قاعدة للمقاوم

أيام الخمسينيات حيث كانت تلعب دوراً أساسياً في طرح أفق للتنمية والتغيير.

الاقتصاد الريعي

■ أشترتم إلى قانون البناء بوصفه عاملاً يساهم في زيادة الأرباح في المدينة. ما هي الأسباب التي تُشجع على هذا النوع من البناء العشوائي؟ كيف تشكلت الظروف التي جعلت ثقافة الباطون أقوى من أي تنظيم مديني يراعي سلامة السكن والعمل والتنقل؟ أي مصالح تكمن خلف كل ذلك؟ وكيف السبيل لمواجهةها؟
- في قانون البناء شعبان: القانون العام يُطبّق على كل الأراضي اللبنانية وهو في الأساس مُشكلة، إذ لا نستطيع أن نطبق معايير البناء نفسها في بيروت وفي قرية نائية في لبنان. أما المخططات التوجيهية فهي تلك التي يُقرها المجلس الأعلى للتخطيط المدني. هذان الشقان يدوران فقط حول تحديد واحتساب معدل الاستثمار في المناطق. عُدل قانون البناء ثلاث مرات، وكل هذه التعديلات كان هدفها فقط زيادة معدلات الاستثمار من دون أن يلحظ القانون الشكل المديني والطابع المنفرد للأحياء. الجدير ذكره أن الكثير من البلدان عمدت إلى إلغاء عامل معدلات الاستثمار ليصبح شكل المدينة متجانساً بحسب طبيعة كل حي أو كل منطقة. هذا الأمر له علاقة بالاقتصاد الريعي اللبناني بالدرجة الأولى، وغياب الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن أن الدولة تهتمش دور المخططات التوجيهية، وها هي الخطة الشاملة لترتيب الأراضي لا أحد يهتم بها ومهملة في الأدرج. واعتقد أيضاً أن العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لها دور في هذا المجال، ولناخذ المشروع الذي يُقام على شاطئ الرملة البيضاء مثلاً على هذا الأمر.

رؤية المستقبل

■ في البرنامج مفردات من نوع "عهد التحدي البيئي"، أو "علينا التأقلم مع هذا العالم الذي يلد من حولنا". البعض اعتبر هذا الخطاب عن "العالم" و"العصر" يتماهى مع ثقافة نيوليبرالية رانجة. كيف تُفسرون هذا الخطاب في ظل أولويات محلية أدنى بكثير من "التحدي البيئي العالمي"؟
نحن على أبواب تحوّل جذري على صعيد العالم؛ هذا التحول بخطورة الثورة الصناعية التي حصلت أواخر القرن التاسع عشر. هذا التحول سيغير الاقتصاد وسيؤثر في علاقة الناس بالبيئة، وستغير

اللية القانون الجديد مُجحفة بشكل عام. هذا القانون سيؤثر في النسيج الاجتماعي والمديني أيضاً، ذلك أن هذا الملف لا ينحصر بحق الناس في البقاء في مسكنهم فقط، بل له علاقة بالنسيج المديني. ما الذي يحمي الأبنية القديمة القليلة حالياً؟ الإيجارات القديمة كانت تشكل عائقاً أمام إخراج المُستأجرين، وإذا تم تحرير هذه العقود، في ظل قانون البناء الحالي، سيتم هدم هذه الأبنية القديمة وستصبح بيروت مدينة مُشوّهة ومُتخمة بالأبراج. ما يعني أن القانون له علاقة بحقوق الناس وبالمحافظة على المدينة وعلى تراثها. النسيج الاجتماعي والمديني سينثران على السواء. الحل الجذري بالنسبة إلينا لقانون الإيجارات كان يجب أن يتخذ منذ زمن عبر تولى الدولة لمسؤولياتها وإقدامها على بناء مساكن

البيئة أصبحت امتيازاً للأغنياء ومُحرّمة على بقية الفئات

اجتماعية وهو ما لم يحصل. لا بدّ من إعادة النظر بقانون الإيجارات الجديد ولا بد من التوصل إلى حل يُبقي الناس في بيوتهم والحفاظ على النسيج الاجتماعي. نقابة المهندسين تستطيع أن تُقدّم اقتراحات على هذا الصعيد، لكنها لا تملك صفة تقريرية. كنقابة، نستطيع أن نلعب دوراً أساسياً في طرح حلول والضغط من أجل تحقيقها. وهذا لا ينطبق على قانون الإيجارات فقط، بل ينطبق على الكثير من القضايا الأخرى كقضم الشواطئ وزحمة السير والكسارات. هذه القضايا متعلقة بالمهندسين وبالنقابة، هذه المشاكل ليست قدراً، بل واقعاً تستطيع النقابة حله. لذلك تحاول "نقابتي" أن تغير من دور النقابة الحالي الذي يقتصر على كونها مجرد مكتب لتسجيل معاملات البناء أو وسيط بين المهندس وشركات البناء. للنقابة دور آخر، وهو أن المهندس يأخذ دوره في طرح الحلول الاجتماعية وفي الضغط من أجل تحقيق هذه الطروحات. النقابة تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في هذه الأمور شرط أن تسترجع النقابة دورها

حق الميش في المدينة

■ ما هو موقفكم من قانون الإيجارات الجديد؟ وأي سياسة تقترحون لضمان حق السكن والحق في المدينة؟
- قانون الإيجارات الجديد بالنسبة إلي هو مرتبط بحق العيش في المدينة. الوضع الحالي لواقع الإيجارات القديمة غير صحي، فمن جهة لا يمكن الإبقاء على وضعية الأبنية القديمة، ومن جهة أخرى إن

الرغم من الوقت القصير الفاصل عن موعد هذه الانتخابات، لا تزال الصورة ضبابية، إذ لا يزال في السباق 12 مرشحاً إلى مركز «النقيب»، ولم تحسم «الأحزاب»، صاحبة النفوذ، تحالفاتها ولا وجهة توجيه الأصوات المحسوبة لها! الاعتقاد الشائع في النقابة، أن الأيام القليلة ستشهد انسحاب بعض المرشحين، وأن المفاوضات الجارية الآن بين الأحزاب تكاد تنحصر في السعي للتوافق على



حياة الناس. من الآن إلى خمسين سنة مُقبله، هناك أجزاء من الساحل اللبناني المأهول ستختفي بفعل التغيرات البيئية. هناك مناطق سيغطيها البحر. هناك موارد مهددة بالنفاد وقضية المياه أساسية. قضية التلوث ستشكل خطراً على الحياة. هذه الأمور كيف سنتعالى معها؟ نتجاهلها ونقول إنه علينا أن نهتم بأمورنا الأنية ونتجاهلها؟ هذه الأمور ستطالنا جميعاً، لذلك علينا أن نقوم بإعداد الأسس لتتحضر لها. لم نستطع أن نتحقق بالثورة الصناعية كذلك لم نتمكن من الدخول في منافسة في مجال إنتاج المعلوماتية علماً أننا نملك القدرات، وذلك لأن الدولة لم تهتم. الأمور الأنية يجب أن لا تمنعنا من رؤية المستقبل. عمل المهندسين لا يتعلق بأمور آنية، علينا أن نعمل لتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على صعيد أوسع.

الحق في البيئة

■ تدعون في البرنامج إلى تشجيع أساليب الزراعة البيولوجية، البعض يعتبر هذه الدعوة بمثابة تخصيص القطاع الزراعي في تأمين استهلاك الأغنياء. ألا توافق أن القطاع الزراعي والمحافظة على الأراضي وعكس الهجرة من المدينة إلى الريف تعتبر من القضايا المركزية في إعادة صياغة مسار اقتصادي اجتماعي مختلف؟ ألا تعتقدون أن التركيز على الزراعة البيولوجية لا يعكس الحاجة الفعلية؟
- نحن في لائحتنا نعتبر أن الحق في البيئة هو من الحقوق الأساسية التي